الأهرام

المصدر : الحياه

التاريخ : ١١ يونية ١٩٩٩

لبنان: معاقبة مسؤولين أمنيين بسبب تقصيرهم في جريمة صيدا

□ بيروت - «الحياة»

■ لا تزال جريمة قصر العدل في صيدا ترخي بثقلها على الوضع السياسي في لبنان، في وقت اعلن رئيس الحكومة سليم الحص «ان من غير الممكن تبرئة العدو (اسرائيل) من هذه الجريمة، وان بداية خيوط توفّرت عنها، وان المعطيات لا تسمح لنا بالجزم أكثر من ذلك». (راجع ص ٤)

وجاء كلام الرئيس الحص متزامناً مع استمرار تكثيف التدابير والاجراءات الامنية في صيدا ومحيطها من جانب قوى الامن الداخلي بمساندة وحدات من الجيش اللبناني، وبعد ساعات على تعيين القاضي ريمون عويدات محققاً عدلياً في الجريمة.

في هذه الاثناء، وبناء على نتائج التحقيق الذي أجرته المديرية العامة والمفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي في منطقة الجنوب، بتكليف من وزارة الداخلية في شأن التقصير في اتخاذ التدابير الأمنية لحماية قصر العدل اتخذت المديرية بعد موافقة نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية ميشال المر تدابير قضت بنقل قائد منطقة الجنوب العميد فادي ماضي من مركزه وبتوقيف قائد السرية المقدم ناجي ملاعب وآمر الفصيلة الرائد طارق عبدالله ونقلهما من مركزهما، اضافة الى توقيف خمسة رتباء وافراد من مخفر قصر العدل في صيدا. وعلى صعيد التحقيقات الأمنية والقضائية، تتابع الاجهزة المختصة ٢تحقيقاتها في سرية تامة بعيداً من تأثير الضغط الاعلامي بعدما وضعت اليد على اسم الجهة التي كانت روّجت فور وقوع الجريمة لمعلومات غير صحيحة تتناول فرار احد المحكومين وهو فلسطيني، وتمكنت من معرفة هويتها.

وفي هذا الصدد، قالت مصادر أمنية لـ«الحياة» ان الماكينة الاعلامية التابعة لجهة فلسطينية نافذة في لبنان كانت وراء الترويج من خلال بعض وسائل الاعلام لمعلومات غير صحيحة.

ورفضت الافصاح عن مزيد من التفاصيل، مؤكدة ان الدولة لا تتصرّف بانفعال حيال الجريمة السياسية التي ارتكبت في صيدا، بمقدار ما انها تدقق في المعلومات والمعطيات وصولاً الى تحديد الطرف الذي خطط للجريمة والمتضرر من الاستقرار العام والثبات الامني الذي تشهده البلاد.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية